

بأن لا يطأ أصلا أو طأ وطأ لا يجدي كوطأ النكاح
الإمامة المشركه لان ازداد ذلك تقصير في الخير
من اشرك بالله تعالى فليس يحسن وانما جعل
الكافر محصنا في حد الزنا لا يجدي امانته له
والحد يفذه الرام له واعتبرت العفة لان من
زنا لا يتغير به تقبيل يد برهان انه يتطهر بخصائمه
وطي زوجته في دبرها فانه يتطهر بخصائمه
على الاصح مع انه لا يجدي ويتصور الحد يفذه
الكافر بان يفذه مرتدا بزنا يضيفه الى حال
اسلامه ويقذف المجنون بان يفذه بزنا يضيفه
الى حال افاقته ويقذف العبد بان يفذه بزنا
يضيفه الى حال حريته اذا طأ عليه الرق وصوته
فما اذا اسلم الاسير لقتال الامم فيه الرق وتطهر
العفة المحترق في الاحصان بوطي شخص وطأ
حراما وان لم يجدي به كوطي محرمة برصاع او تب
كاخت مملوكة له مع علمه بالتحريم لانه لا يثبت على
قاله لا يثبت بالزنا بل عيشان المحارم اشدين
عشيان الاجنبات ولا تتطهر العفة بوطي حرام
في نكاح صحاح كوطي زوجته في عدة شبهة لان
التحريم عارض بزوال ولا بوطي امه وله لبوث

النسب

النسب حيث حصل علق من ذلك الوطي مع انتفا الحد
ولا بوطي في نكاح فاسد كوطي منا وخطه بلا زنا وبلا
شهود لقوة الشبهة ولا تتطهر العفة بوطي زوجته
او امته في جيز او نفا سرا واحرام او صوم او اعتكاف
ولا بوطي زوجته الرجعية ولا بوطي مملوكة له مرتبة
او مدرة وجدة او قبل الاستبراء او مكاتبته ولا بزنا صبي
ومجنون ولا بوطي جاهل تخيير الوطي لغيره
عمده بالاسلام ولا بوطي مجوسي محرما له كآتمه
بنكاح او ملكه لانه لا يعتقد تحريمه ولا بمقدسات
الوطي في الاجنبية فلا يثبت ولو زنا مفذوف
قال ان الحد قاذفة سقط الحد عن قاذفه لان
الاحصان لا يتغير بل يظن وظهور الزنا يجدي به
كالشاهد ظاهر العدالة شهد بشي ثم ظهر فسقطه
قبيل الحكم ولو انتم لم يسقط الحد عن قاذفه والفرق
بين الرقة والزنا انه يكتم ما امكن فاذا ظهر اشهر
سبق مثله لان الله تعالى كرم لا تخفك الليسر
اول مرة كما قاله عمر رضي الله عنه والردة عقوبة
والعتاب لا تخفى قالها فاطمة ابا عبد الله على سق
الاخفا وكالردة السرقة والقتل لان ما صدر منه
ليس من جنس ما قد فيه ومن زنا مرة ثم صلح بان
تاب وصلح حاله لم يعد محصنا ابدا ولو لازم العدالة

او نكاحا كوطي غيره
عنا العفة ولا بوطي غيره

ق

اشهر سبق الزنا لان الزنا
يمنع ما فيه المحصنة لان نكاحها
محرمة فببستطها مستقلة
خلافا للكنة وكطرو الزنا ظهور
الوطي المستقل للعفة ثم الزنا